



مجلس القضاء ينفي

أوردت «الأخبار» (2013/9/9) خبراً في عنوان «عراك قضائي» ضمن فقرة «علم وخبر»، ذكرت فيه أنه «خلال اجتماع لمجلس القضاء الأعلى حصل خلاف بين اثنين من الأعضاء كاد يتطور إلى تضارب بالأيدي»، يهتماً أن نبين أن هذا الخبر عارٍ عن الصحة جملة وتفصيلاً.

المكتب الإعلامي لمجلس القضاء الأعلى

قوى الأمن تقوم بواجباتها

ورد في «الأخبار» (2013/9/6) موضوع تحت عنوان: «لا أمن داخلي في قرى الحدود»... وأنه «بالكاد يصبح وجود عناصر قوى الأمن الداخلي افتراضياً، بعدما فرغت مخافهم منهم»، وأنه بتاريخ 2013/9/3 تقدمت دورية إسرائيلية مؤلفة باتجاه الحدود مع بلدة العديسة، فتوجه أحد المواطنين نحو بلدة العديسة لمعرفة ما يجري عند الحدود، ليفاجأ بأن باب المخفر مقفل وليتبين في ما بعد أنه كان هناك عنصر واحد في المخفر خرج منه باتجاه الحدود لمعرفة ما يحصل عندها، وتطرق الموضوع إلى «العديد» و«العتاد» في المخافر والنقص الفاضح فيها... إن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إذ تخفي ما ورد في سياق الخبر توضح ما يأتي: أولاً: إنه أثناء تقدم قوة من العدو الإسرائيلي إلى محاذة الشريط الشائك توجهت دورية برئاسة رئيس مخفر العديسة إلى المنطقة حيث كانت أول الواصلين إلى المكان، بالإضافة إلى دورية من مفرزة استقصاء لبنان الجنوبي وأعلموا الأجهزة الأمنية المعنية التي اتخذت الإجراءات المناسبة.

ثانياً: إن مخفر العديسة لم يكن مقلداً كما ورد في الخبر، بل كان داخله حارس النكنة وعنصران آخران.

ثالثاً: إن مخافر وقطعات قوى الأمن الداخلي ومنها المنتشرة في المناطق الحدودية، وبالرغم مما تعانيه من نقص في العديد والعتاد، إلا أنها تقوم بواجباتها وتنفذ المهام المنوطة بها وهي تحقق إنجازات على مختلف الصعد، سواء لجهة الجرائم الجنائية كالقتل والسرقة وتوقف عصابات تجار المخدرات وضبط كميات كبيرة منها، أم لجهة تفكيك الشبكات الإرهابية وشبكات عملاء العدو الإسرائيلي وتوقيف أفرادها وضبط أدواتهم ومعداتهم.

رئيس شعبة العلاقات العامة المقدم جوزف مسلم

تقرير

بين الكيمياء والضرية نحو ترسيم لخطوط



الأزمة السورية أمام خطوط تماس لحرب طويلة الأمد (أ ف ب)

دول حليفة، من العمل النوعي. وتدرجت المناقشات بعد الهجوم الكيميائي لتتناول تفصيلاً نوعية الضربة، وهل هي ضربة «عقابية - تاديبية» أو ضربة نوعية لاستهداف مراكز رمزية مع مناقشة شاملة لمغزى استهدافها، أو ضربة محدودة، وصولاً إلى درس ضربة موسعة من دون أن تهدى إلى كسر النظام السوري. شهدت هذه التقارير على أهمية القيام بضربة عسكرية لأجبار النظام السوري على تسليم سلاحه الكيميائي. ولكن هذا الخيار يفترض حكماً بحسب المناقشات الأخذ في الاعتبار «المفهوم الواسع» للسلاح الكيميائي والأسلحة المختلفة

المحدث باسم وزارة الخارجية السورية جهاد مقدسي، إن ذلك، فمن تصريحه في صيف عام 2012، بأن هذه الأسلحة مخزنة لدى القوات المسلحة السورية ولن تستخدم في الأحداث السورية. من هنا تصبح الضربة الأميركية فصلاً من فصول الحرب السورية لا خاتمة لها. فالمنقاشات الأميركية التي تسربت في تقارير غربية، ركزت في شكل منهجي على سلسلة من الاحتمالات التي تناولت قبل الهجوم الكيميائي في الغوطة الشرقية، إمكان تنفيذ عمل عسكري بعيد عن التدخل المباشر في الحرب، سواء عبر إقامة منطقة حظر جوي أو منطقة عازلة تتمتع فيها قوات المعارضة المدربة في

باراك أوباما. ولا سيما إذا وضع هدف الضربة في منحاه الأصلي وليس في الترجمات التي اعطيت له محلياً بين قوى 8 و14 آذار، أو في صفوف المعارضة السورية أو النظام نفسه.

وتعيد هذه القراءة التذكير بمسئلة تركزت عليها هذه الأوساط في إعادة رسم المشهد السوري، وتعلق بالدور الأميركي الذي قوبل في الأيام الأخيرة بحملة مناهضة مع التذكير أن واشنطن لم تتدخل في الأزمة السورية منذ اندلاعها قبل أكثر من عامين، رغم المطالبات المتكررة من دول فاعلة في المنطقة. لا بل إن الإنكفاء الأميركي عن التدخل ساهم إلى حد كبير في أحداث خلافات بين واشنطن وعواصم عربية ومنها الرياض. كان الأميركيون ولا يزالون يعتقدون أن كلفة عدم التورط في سوريا أقل من كلفة التورط. ولعل التدخل البارز الوحيد كان ادراج «جبهة النصر» على لائحة المنظمات الإرهابية، ما اعتبره خصوم النظام السوري حينها أنه يصب في مصلحته.

وما عدا مطالبات واشنطن المتكررة للرئيس بشار الأسد بالانصياع لرغبة شعبه والتخفي، من دون أن يترافق ذلك مع دعم المعارضة السورية بالسلاح، خلافاً لدول أخرى، دخلت وواشنطن على خط الأزمة منذ أشهر في ملف الأسلحة الكيميائية، عبر التحذير الذي أطلقته المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند في كانون الثاني الماضي، للرئيس السوري من أن استخدام هذه الأسلحة خط أحمر. وجاء هذا التحذير ليقابل برد روسي عبره وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف نفسه الذي يخوض اليوم معركة وضع هذا السلاح في يد المجتمع الدولي حين قال: «حتى الساعة تشير معلوماتنا المتطابقة مع معلومات الغربيين إلى أن الأسلحة الكيميائية تحت السيطرة. جمعتها السلطات السورية في مركز أو اثنين، فيما كانت موزعة في مختلف أنحاء البلاد». مع العلم أن النظام السوري كان يحازر، حتى اليوم، الحديث العلني عن السلاح الكيميائي (وقد دفع

الملف الكيميائي واحد من حلقات الحرب في سوريا، لكن معالجته لا تصب في خانة إنهاؤها. وما حصل أخيراً يفتح باباً واسعاً أمام احتمالات ترسيم خطوط التماس بين المناطق السورية إلى أجل غير محدود

هيام القصيفي

ترسيم مناطق القتال داخل سوريا يكاد يكون اليوم العنوان الوحيد الذي تخلص إليه قراءة أوساط سياسية مطلعة في لبنان، بعد تطورات الأيام الأخيرة، والكشف عن مفاوضات أميركية - روسية - إيرانية حول الملف الكيميائي في سوريا، والمشاورات الأميركية الداخلية والدولية حول الضربة العسكرية على سوريا. فالوضع السوري يذهب، شهراً بعد آخر، إلى مزيد من الغرر الداخلي وإلى مزيد من ترسيم الحدود الداخلية بين مناطق القتال، في مشهد سبق للبنان أن خبره أيام حربه الطويلة. اليوم، ومع انتقال حرب سوريا إلى فصل جديد يتعلق بالملف الكيميائي، يصبح الكلام عن حرب طويلة وعن مناطق نفوذ بين المجموعات الطائفية والعسكرية أمراً واقعاً.

وبحسب هذه القراءة، فإن ما حصل من تطور يتعلق بالسلاح الكيميائي لا يدخل مباشرة في الأزمة السورية بمعنى اجترار حل نهائي لها، بل يعني إنهاء فصل من فصول الحرب، بعدما حصلت واشنطن على ما تريده منذ أن لوحت بالخيار العسكري كضربة تاديبية تتعلق بالسلاح الكيميائي، ليس أكثر. فالتهويل بالضربة اعطى المفعول الذي تريده واشنطن، وهذا كلام قيل في الدوائر المعنية والإكتر جدية، من دون أن تحصل الضربة، بغض النظر عن كل التاويلات بانتصار فريق النظام أو المعارضة وخسارة الرئيس الأميركي

تقرير

الجماعة والمستقبل: مرحلة و«بتعدي»

في نظر أكثر من مسؤول مستقبلي في المناطق، هي حليف «صنديد»، على الرغم من الفتور الآن. رسالة الحريري كانت إعلان اصطفاط طبيعي إلى جانب الموقف السعودي، الداعم والدافع والمساند للجيش المصري، ولعزل مرسى، ومعه الأمير حمد ووزير خارجيته والدور القطري المستجذ في المنطقة عموماً. وبعيداً عما حصل على الأرض، من تنافر في جسمي التنظيم، بدأ تعليق النائب عماد الحوت على رسالة الحريري علانية على صفحته على

الشرعية» و«منتزه السلطة»، في نظر الإخوان. وأيدت الجماعة عودة الشرعية إلى الرئيس «المعزول» والمعتقل محمد مرسى، وانخرطت في الدفاع عن التنظيم العالمي... من بعيد. وللامانة، «صيت» الجماعة الإسلامية في لبنان لا يمكن مقارنته بذلك المتعلق بالإخوان، الذي يقول عنه المستقبليون قبل سواهم إنه «سبي»، «وبأن أسوأ ما يمكن أن يحدث لمصر هو أن يحكمها الإخوان المسلمون. ولا شك بأنك لن تسمع هذا الخطاب عن إخوان سوريا! الجماعة،

رويداً رويداً بعد تفجير السان جورج 2005، لم تجد في المستقبل الامتحان المطلوب، والذي يُصرف في حسابات السياسة، بالمقاعد النيابية وحدها. والحصة التي تستأهلها الجماعة حكماً هي أكبر من تلك التي حصلت عليها في انتخابات 2009.

يقنع إخوان لبنان بأنهم قوة وازنة في صيدا وبيروت وطرابلس والضنية، وقوة موجودة في البقاع، وأساسية في إقليم الحروب. ولا يتفك مسؤولو الجماعة في المناطق عن تعداد الأصوات التي بإمكان الجماعة أن تحصدتها وتجريها لتحالفاتها الانتخابية، على سبيل تذكير «الحليف» طبعاً.

لم يكن النزاع السعودي - القطري قد بدأ يأخذ شكلاً جدياً في لبنان قبل تحولات مصر، ولم تؤثر علاقة الثنائي على علاقة الجهات المرتبطة بالدولتين الخليجتين في الداخل اللبناني، بمعزل طبعاً عن بعض النفور الذي أصاب بعض الشخصيات والجماعات المنغمسة في أعمال أمنية في طرابلس وبيروت، إذ بدأت تتنازع في ما بينها.

أفرز المشهد المصري اصطفاطات حادة. ربما لأنه إعلان انتهاء مرحلة، ودور، وسياسة إقليمية جديدة. وصل الوهج عندها إلى لبنان، فأند الرئيس سعد الحريري خطوات الجيش المصري في رسالة إلى الحكم المصري الجديد، «فاقد

باعدت ساحات مصر بين الجماعة الإسلامية وتيار المستقبل. اعترض إخوان لبنان على مواقف الرئيس سعد الحريري من الانقلاب على حكم إخوان مصر. لا هم، مسألة وقت، وتعود كما كانت. سوريا تجمع

فارس الشوفي

ما تجمعه سوريا تفرقه «رابعة العدوية» مرحلياً. هذه حال إمارة قطر ومملكة آل سعود. هذه حال الجماعة الإسلامية في لبنان وتيار المستقبل. لم تكن الجماعة يوماً حليفاً للرئيس رفيق الحريري، ولا خصماً طبعاً. العلاقة ملتبسة دائماً.

وبعد اغتيال الحريري، جمع الدّم الساخن الأصدقاء - الأعداء، كما جمع الأعداء، في علاقة ملتبسة أيضاً. لا تخفي الجماعة الإسلامية أنها تشعر دائماً بالغبن. وهي عبّرت أكثر من مرة عن استيائها من «طمع» المستقبل بالمقاعد النيابية، في مناطق ترى الجماعة نفسها فيها رقماً يؤهلها لنيل نائب. وربما أكثر من ذلك، الجماعة التي بدأت تتبعت عن حزب الله

علق الحوت على رسالة الحريري علانية على صفحته على «الفيسبوك» (مروان طحطح)

